

د. عبد الرحمن تومج

- الحلقة الثانية -

## المتغيرات المؤثرة

لا يمكن تناول إشكالية المحافظة على القدرة الشرائية لقطاع الأسر، وكذا آليات التحكم والتأثير في أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع إلا من خلال خطة منهجية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التالية :

**1 - الزيادة في الرواتب ( رفع الحد الأدنى المضمون ) :** وهذا بطبيعة الحال يخضع إلى عدة ضوابط وشروط، منها ما يتعلق بمستوى النمو الاقتصادي والنتائج الداخلي الخام المترتب على ذلك، وهل هذا التراكم ناجم عن قيمة مضافة حقيقية، أم أنه يستند في الأساس إلى قطاع ريعي (البتروال والغاز) ؟. ثم ما هي القطاعات المعنية بالزيادة ( الوظيف العمومي فقط، أم يضاف إليه القطاع الاقتصادي )، وما هي الجهة المخولة بهذه الزيادة : هل تتوقف على قرار من رئيس الجمهورية مباشرة، أم تمر عبر الثلاثية إلى البرلمان لتنتهي بمصادقة القاضي الأول في البلاد ؟.

**2 - التكلفة بالنفقات الاجتماعية :** وهي عادة ما تظهر في الميزانية السنوية .

3 - دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث يدفع فرق السعر من الخزينة العمومية إلى المنتجين والمستوردين.

4 - إعفاء كلي أو تقليص للرسوم والحقوق الجمركية لهذه المنتجات.

5 - تحسين العرض: إما بالعمل على ترقية الإنتاج الوطني إلى الحد الذي يمكن أن يلبي به الطلب المحلي، أو اللجوء إلى الاستيراد المدعم من قبل الدولة.

6 - وضع آليات من شأنها يمكن للدولة أن تتحكم في ضبط السوق، وبالتالي ضمان التموين بشكل عادي وسلس.

## إشكالية التموين:

يعتبر تموين السوق في كل اقتصاديات العالم من أهم الآليات المفصلة للنشاط الاقتصادي، لذلك فقد ظهرت عدة نظريات تبرز أهم الطرق وأنجعها، بداية من نظريات الإمداد العسكرية التي طبقت البرمجة الخطية وبحوث العمليات في المملكة المتحدة، إلى نظريات كبح قوى السوق ومجموعات المصالح .

وفي هذا السياق، يمكن لأي باحث أن يضع يده على كثير من التشريعات التي وضعت من قبل الدول الرأسمالية - في مراحلها التكوينية الأولى - مثل قانون "شيرمان" ( 1890 ) وقانون " كلايتون " ( 1914 )، وقانون " لجنة التجارة الفدرالية " ( 1914 المعدل )<sup>(1)</sup>، وبصفة عامة فقد لقيت إشكالية التموين اهتماما متزايدا لدى حكومات البلدان بنسب متفاوتة بدرجات التقدم الاقتصادي، ومخاطر الانفجار الاجتماعي، ومدى قوة وفاعلية التدخل التي غالبا ما تفرزها اللوائح التنظيمية لحكومات هذه البلدان .

إن كل من عايش فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بالخصوص، يتذكر جيدا الطوابير من الناس التي كانت تقف أمام أبواب أسواق الفلاح، ومؤسسات التموين الصناعي والفلاحي في البلدان ذات التوجه الاشتراكي .

وإذا كانت هذه الصورة قد اختفت اليوم من قاموس السوق الجزائري، فقد عادت بشكل آخر حيث يلمسه المواطن - كلما غابت الوفرة - في ارتفاع الأسعار، ذلك لأن التموين أصبح خاضعا لقوى السوق ( العرض، الطلب، الاحتكار، الإغراق ) .

من هنا تبرز أهمية التدخل الحكومي من خلال التشريعات واللوائح التنظيمية لضبط نواحي القصور التي تظهر في السوق، سواء تعلق الأمر بالأسعار أو المبيعات أو القرارات الإنتاجية للمؤسسات، وبالتالي ضمان حركية جيدة لشبكة التوزيع من جهة، واستقرار الأسعار من جهة أخرى .

(1) حزمة من التشريعات الأمريكية، تهدف أكثر إلى مكافحة الاحتكار، "الاقتصاد" بول سامويلسون وآخرون، الأهمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، ص 364.

وقد تأخذ اللوائح التنظيمية بعدا آخر، تعرف باللوائح التنظيمية الاجتماعية والتي من شأنها المحافظة على أمن وسلامة العامل والمستهلك وحماية البيئة بشكل عام، فهي تستخدم للتقليل من المؤثرات الجانبية أو الخارجية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية مثل: برامج تنظيف الهواء والماء أو ضمان سلامة استخدام الطاقة النووية، الأدوية، السيارات، الأدوات الكهربائية... الخ .

غير أن الإجابة التي تبدو لنا مقلقة عما إن كانت هذه اللوائح التنظيمية هي في صالح العمال والمستهلكين؟.

لقد أثبتت الوقائع التاريخية في أكثر من بلد مر بمرحلة انتقالية، بأن المستفيد الأول في زيادة الدخل هم المنتجون عكس ما كان يروج، وأن مكاسب العمال والمستهلكين هي مجرد مكاسب عرضية كثيرا ما تزول بسرعة .

### ضمان استقرار التموين:

للتذكير، فقد كانت كل النشاطات المتعلقة بإنتاج و/ أو توزيع كل من مواد البقالة، الخضار والفواكه، اللحوم الحمراء والبيضاء، البيض، تتم تحت إشراف مؤسسات ودواوين عمومية .

أما حاليا، فلا يوجد إلا عدد قليل من هذه المؤسسات التي تساهم في ضمان استقرار تموين السوق بالمواد التي ذكرناها من قبل.

◀ الديوان الوطني المهني للحبوب ( القمح الصلب واللين ) .

◀ بعض وحدات الرياض ( السميد والفريضة ).

◀ الديوان الوطني المهني للحليب ( مسحوق الحليب ، 15 وحدة جيبلي )، مقابل 90 ملبنة تابعة للقطاع الخاص ( حليب الأكياس ).

◀ الديوان الوطني المهني للخضار واللحوم : تم استحداثه أخيرا من طرف وزارة الفلاحة لمواجهة تقلبات السوق، وبالتالي تفادي جنوح الأسعار، خاصة ما تعلق منها بالمنتجات الفلاحية الطازجة والحساسة ( البطاطا، البصل، الثوم، الطماطم، اللحوم ... الخ ).

**ملاحظة لا بد منها :**

اعتقد أن أهم ما يواجهه الديوان الوطني للخضر واللحوم، هو كيفية التعامل مع التغير الذي يحصل لأسعار الخضر والفواكه من جراء:

# عامل الفصول الأربعة .

# كلفة المنتج ( أسعار الأسمدة، البذور، الأسعار عند الاستيراد ) .

وهي ملاحظة تتسحب على كل الدواوين العاملة .

**السعر الطبيعي والسعر الحقيقي:**

لو تجولت في أي سوق من أسواق الجزائر وهو يعرض أمامك مئات المنتجات من السلع والخدمات، وأردت أن تتعرف على السعر من خلال ما يجري من حوار بين البائع والمشتري لأدركت مثلي بأن القليل جدا من الزبائن من لايراجع السعر عدة مرات مع البائع قبل أن يقرر الشراء .

السبب يعود بالدرجة الأولى إلى كون الزبون ينطلق من خلفية مفادها : **أن السعر المعروض (سعر البيع ) لايمثل السعر الطبيعي، وأن البائع غالبا ما يكون غاشا أو محتكرا .**

لذلك، وحتى نتمكن من تحليل ظاهرة السعر، علينا أن نفرق بين ثلاثة أشكال من سعر البيع:

1 - **السعر الطبيعي:** وهو السعر الذي يأخذ بعين الاعتبار كل عناصر الكلفة والرسم على القيمة المضافة إن وجد مضافا إلى كل هذا هامش الربح وفق قاعدة ( **لاضرر ولاضرار**). وبهذا الشكل يمكن أن نقول عن هذا النوع بأنه سعر بيع واقعي ( مثالي ) يترجم إلى حد بعيد **الجهد المبذول**، ويتمشى مع التطور الاقتصادي الحاصل في البلد، بغض النظر عن السلع البديلة أو الاحتكارات الطبيعية إن وجدت .

2 - **السعر الجانح:** وهو السعر الذي غالبا ما يتعامل معه المواطن، خاصة في البلاد المتخلفة، حيث غياب أجهزة الرقابة والردع، وكثرة الأسواق غير المنظمة، وندرة الثقافة

الاستهلاكية، والرشادة الاقتصادية لدى الزبون، والحس أو الوازع الأخلاقي لدى البائع، مع احتكار القلة لكثير من المنتجات أحيانا أخرى .

هذه العوامل وغيرها، تشكل بيئة صالحة لسعرٍ نادرا ما يعرف استقرارا، وهو في جميع الحالات غير مرغوب فيه بالنسبة للسواد الأعظم من السكان، ذلك لأنه ببساطة يلتهم كل مدخرات الغلبة من الناس، بل وحتى صغار التجار والصناع في مرحلة لاحقة، حتى غدا اسمه عند بعض المحللين "بطاعون الاقتصاد" .

**3 - السعر التنافسي:** يمكن الحصول عليه في الأسواق التي تشهد أكبر قدر من الانفتاح، والتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي والتنظيمي، بحيث يوفر التشريع فيها آليات تضمن أكبر قدر من الرقابة وتطبيق القانون، وتضمن مناخا اقتصاديا يتصف بمثانة في جل مؤشرات الكلية والجزئية وبعبارة أخرى، يمكن للسوق أن يوفر للزبون عند اقتناؤه لمعجون الأسنان مثلا سلسلة من بدائل هذا المنتج محلية الصنع قبل أن تكون مستوردة .

وعليه، فوفرة المنتج الواحد بعدة بدائل وبكميات تفيض عن حاجة السوق، تجعل من الزبون عنصر تأثير على قرارات المؤسسة الاقتصادية خاصة من حيث الجودة والسعر، وبالتالي هامش الربح .

إذا نحن أمام كم هائل من المؤسسات وبأحجام مختلفة، تقف على نفس المسافة من السوق، فالتميز في الجودة والسعر والترويج، والبقاء على التطوير في الكادر البشري والتكنولوجيا، هي أسباب كافية ترفع على المدى المتوسط والطويل من سقف ثقافة الزبون، وبالتالي يمكن لهذا الأخير أن يستفيد من السعر التنافسي .

### هل للأسواق الجزائرية تنافسية ؟

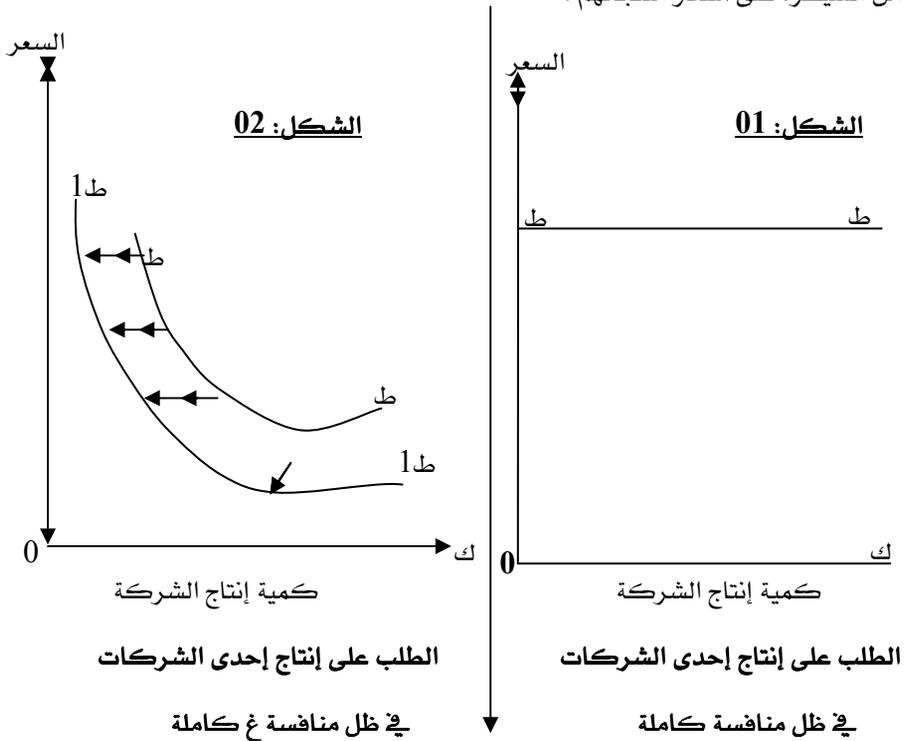
أذكر القارئ الكريم بأن سوق المنافسة الكاملة هو الذي تكون فيه المؤسسات أقل من أن تؤثر في سعر السوق، وعليه فمهما كانت العتبة التي تحققها من حجم الإنتاج، بإمكانها أن تبيع ما لديها من منتوج وفق سعر السوق الجاري، وبالتالي فليس لدى أية مؤسسة سبب يدفعها إلى عرض سلعها بأقل من سعر السوق، إضافة إلى ذلك، لاتجرؤ على

رفع سعرها فوق سعر السوق، لأنها بكل بساطة لن تبيع شيئاً ( حيث يفضل الزبائن الشراء من المنافسين الأقل سعرا ).

### ما هو سوق المنافسة غير الكاملة إذا ؟

إذا كان مؤسسة - ما - القدرة على التأثير في سعر السوق الذي تبيع فيه منتجها بقدر ملموس، حينها تصنف هذه المؤسسة على أنها " تعمل في منافسة غير كاملة " مثل مؤسسة " se vital " حين خفضت في سعر " زيت المائدة " من حجم خمس لترات أمام " زيت العافية " ب: 100 دج دفعة واحدة .

وهكذا فالمنافسة غير الكاملة تسود في صناعة - ما - حين يكون لدى بعض البائعين قدر من السيطرة على أسعار منتجاتهم .



تلاحظ من خلال الشكل الأول، بأنه يمكن لأي مؤسسة تعمل في سوق منافسة كاملة أن تبيع ما تريد على طول الخط ( ط ط ) دون أن تضعف سعر السوق.

بينما في المنافسة غير الكاملة، يمكن لمنحنى الطلب أن ينتقل من (ط ط) إلى (ط ط1) تحت تأثير الأسعار المرتفعة، أي أن الكميات المباعة تميل نحو الانخفاض، مالم يكن المنتج المحتكر محميا، وهذا بسبب خفض الشركات الأخرى المزاومة لأسعارها .

**يصنف علماء الاقتصاد أسواق المنافسة غير الكاملة إلى ثلاثة بنى مختلفة:**

◀ **الاحتكار الكامل :** كأن تجد بائعا واحدا يسيطر سيطرة تامة على منتج من المنتجات دون غيره، بحيث لا توجد صناعة أخرى تنتج بديلا قريبا مما ينتج. إن مثل هذا النوع نادر الوجود .

◀ **احتكار القلة :** يعبر عن بضعة بائعين ( من 2 إلى 10 ) أو حتى 15 شركة، والمهم هنا هو أن عمل الشركات الفردية يمكن أن يؤثر في سعر السوق، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها منتج السكر في الجزائر، شركات الهاتف النقال، المنتجات الكهرومنزلية ... الخ

◀ **المنافسة الاحتكارية :** هي وجود عدة بائعين لمنتجات متميزة، بحيث لا يحظى أي واحد منهم بحصة كبيرة من السوق، وتستند المنافسة الاحتكارية على ركيزتين، حيث تتمثل الأولى في كونها منافسة على البيع بالتجزئة، أما الثانية فهي تستند إلى أهمية الموقع، وأحيانا حتى نوعية المنتج، ومن الأمثلة الشائعة عندنا في الجزائر نجد مطاعم السمك، المشويات، أسعار الفنادق، واجهات الملابس ... الخ .

**الأسعار في الجزائر بين الواقع والمأمول :**

# **تحليل الطلب :** إذا كان الطلب على المنتجات الغذائية الفلاحية، بالإضافة إلى اللحوم والبيض يغطي من قبل الإنتاج الوطني، فإن باقي المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ( منتجات البقالة ) تخضع للاستيراد، سواء كانت مواد أولية تستعمل في الصناعة ( الفلاحية / الغذائية) أو كمنتجات غذائي موجه للاستهلاك المباشر.

وإذا أدركنا أهمية الحجم المستورد سنويا، وتقلبات السوق الوطني ( المضاربة، احتكار القلة...)، حينها نعرف ما مدى أثر التغيير في الأسعار العالمية على السوق الجزائري عند الاستهلاك، وهذا الأثر ينسحب على المواد الأولية ( قمح، مسحوق الحليب، سكر خام، زيت خام ...) كما ينسحب على المنتجات الموجهة للاستهلاك المباشر ( قهوة، شاي، سكر مبلور، خميرة جافة، حليب ...). من منا لا يتذكر ارتفاع السعر الذي مس القمح بشقيه اللين

والصلب، ومسحوق الحليب بين سنتي 2007 و2008 وأسعار السكر الموجه للإنتاج أو الاستهلاك، خاصة خلال شهري مارس وأفريل من السنة الحالية (2010).

وبلغة الأرقام فإن التعويض الذي نجم عن أسعار: السميد، فرينة الخبز، حليب الأكياس، الخبز بصفتها المنتجات الوحيدة الخاضعة لنظام الأسعار المقننة، وبالتالي المستفيدة من تعويض خزينة الدولة، نستعرضه في الجدول التالي.

#### جدول يبين المبالغ المالية المعوضة من قبل الخزينة

السنة	المبلغ : مليار دج
2007	170
2008	158
2009	092
المجموع	320

المصدر: من إنجاز الباحث، بناء على المعطيات

إن التناقص الملاحظ في الأغلفة المالية من سنة إلى أخرى، راجع بالأساس إلى هبوط الأسعار في الأسواق الدولية، لكنه غير مستبعد من العودة مجددا نحو الارتفاع.

### نتيجة

إن متغيرات كل من السوق الداخلي والسوق الدولي، وأثرهما السعري على المستهلك تستوجب على الدولة التدخل لحماية القدرة الشرائية للمواطن، من خلال وضع آليات تضمن استقرار السعر

#### إستراتيجية الدولة :

يمكن الوقوف على إستراتيجية الدولة من خلال ما طرحته وزارة التجارة من اقتراحات لمعالجة إشكالية السعر والوصول به إلى مستوى مقبول من الاستقرار:

- 1 - دعم الفلاحة الوطنية .
- 2 - استحداث دواوين وطنية تابعة لوزارة الفلاحة.

3 - إنشاء صندوق للتحكم في الأسعار، وذلك بفتح حساب خاص، يسمى: صندوق التحكم في أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

كان الواجب يقتضي أن لاجمال مناقشة إشكالية الأسعار، والتبعية الغذائية التي ما فتئت تزداد سنة بعد أخرى، ونحن على مشارف طي نصف قرن من الاستقلال، ولكن في غياب الوعي بخطورة الأمن الغذائي، وما يشكله من تهديد حقيقي على الاستقرار الاجتماعي ومقومات الأمة تبقى الدولة حبيسة البرامج الترقيعية، والاجتهادات الفردية، وكأننا لم نحفظ الدروس أو لم نفهمها، حيث لم يكفي هذا البلد من سياسات زراعية فاشلة، أهملت القطاع الفلاحي بضعف الاستثمارات الموجهة إليه إبان الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ثم أوكلت مهام التطوير إلى قانون المستثمرات الفردية والجماعية خلال الثمانينيات دون متابعة أو رقابة من أجل احترام على الأقل ماورد في دفتر شروط حق الانتفاع.

إنها حقائق مرة، حينما نكتشف آلاف الهكتارات لأجود الأراضي التي التهمها الأسمت في سهل متيجة، وسهل وهران، وسهل عنابة، وحدائق الحمضيات بسكيكدة وغيرها كثير. والعامل الغيور على وطنه يصدم حين يدرك التجميد المستمر ملف العقار الفلاحي لمدة تجاوزت العشرين سنة، وكأن هذه الأمة ساكنة ليس بها أفواه جديدة تدفع بها الأرحام كل سنة يجب أن تأكل، وأن تمارس الحياة بكرامة !.

لذلك نعتقد أن إنشاء مثل هذا الصندوق سوف يساعد بدون شك في تخفيف تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات المستوردة والمحلية، وبالتالي امتصاص الصدمات التي لا يرغب فيها أي مواطن، غير أن قناعتنا تؤكد على أن مثل هذه الإجراءات هي مزيد من الاستنزاف لثرواتنا وقدراتنا المالية، وبدل هذا، على الدولة أن ترسم مسارا واضحا لسياسة فلاحية طويلة الأمد، تسخر لها كل الإمكانيات من أجل إنجاحها، والخروج نهائيا من التبعية الغذائية في كل المنتجات التي أكدت الدراسات على إمكانية إنتاجها محليا .

وإذا كانت الدولة تتحجج في كون أن هذه الآلية متبعة من قبل بعض البلدان حتى العربية منها ( تونس، المغرب، مصر، ...)، فإنها لاتخلو من عيوب كونها :

◀ المستفيد منها كل شرائح المجتمع، بما فيهم الأغنياء .

- ◀ العودة إلى ثقافة الاستهلاك التبديرية التي كانت سائدة في القرن الماضي .
- ◀ إتاحة فرص التهريب إلى الدول المجاورة، وبالتالي العودة إلى استنزاف الثروة .

## نتيجة

إستراتيجية فلاحية غائبة، برامج ترفيعية لم ترقى إلى مستوى التحدي، وضعية خطيرة لأمننا الغذائي، الاستقرار الاجتماعي والأمن القومي مهددان، استنزاف متواصل لثرواتنا .

### أسعار المنتجات الفلاحية :

ليس من السهولة بمكان تطبيق أسعار أو هوامش أرباح، على المنتجات الفلاحية الموجهة إلى الاستهلاك، كون هذه المنتجات مصدرها محليا وهي لا تخضع إلى القواعد التجارية المعمول بها، فكيف يمكن لمصالح الرقابة أن تتبع مسار تسويق هذه المنتجات في غياب سجل تجاري، وبالتالي الفلاح غير ملزم بتحرير فواتير البيع عند الإنتاج، أو عند التوزيع بالجملة أو التجزئة.

وهذا ما يدعو إلى تنظيم أكثر لهذا النوع من الأسواق، خاصة من حيث النظافة والتغليف ونوعية المنتج (الحجم والعيار والدوق )، ومراعاة طبيعة المنطقة الجغرافية هل هي منتجة أم مستهلكة، إضافة إلى ذلك الموسم الفلاحي.

وما دام الأمر على هذا الحال فلا مجال إذا أمام استقرار الأسعار عند مستوى معقول إلا من خلال وفرة المنتج في الزمان والمكان .

### أسعار منتجات البقالة :

إن هذا النوع من المنتجات يختلف عن سابقه لأنه في العادة لا يشكل الطلب أي ضغط، ومع هذا قد يشهد السعر حالة من الارتفاع لأسباب داخلية أو خارجية . أمام هذا الوضع ترى الدولة واحد من الحلين :

1 - إما تحديد الأسعار عند مختلف مراحل التوزيع، أو هوامش الربح المطبقة على مستوى الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة، وهو إجراء منصوص عليه في قانون المنافسة، والحل هو أن

يتبع هذا القانون بإجراءات التعويض . إن مثل هذه الحالة لا تتطرح أية صعوبة أثناء التنفيذ ، لأن مسار التوزيع تحكمه الفاتورة .

2 - كما يمكن الحد من ارتفاع الأسعار عن طريق الإعفاء الكلي أو التخفيض الجزئي للرسوم (الرسم على القيمة المضافة ، والرسم على النشاط المهني ) والحقوق الجمركية .

### آليات الرقابة :

لمصالح الرقابة دور هام وفعال في تحجيم المخالفات التجارية ، وبالتالي الحد من التدهور السعري لأثمان المنتجات في الأسواق الداخلية ، وفي هذا الإطار فهي تعمل على جملة من الآليات نذكر منها :

1 - **مراقبة الممارسات التجارية من حيث:** حيافة السجل التجاري ، احترام الأسعار المقننة ، إشهار الأسعار ، التغيير غير الشرعي للنشاط أو العنوان ، الشراء والبيع بدون فاتورة ، احتباس المخزون قصد المضاربة... الخ

2 - **مراقبة المطابقة للمنتجات وحماية المستهلك :** كمراقبة المنتوجات الغذائية غير المطابقة ، والمنتجات المنتهية الصلاحية ، وشروط النظافة ، والنظافة الصحية ، سلسلة التبريد ، الحوم المرحية مسبقا ، بيع الدجاج الغير مفرغ ، الدبج الغير شرعي ... الخ .

3 - **متابعة التموين وملاحظة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع :** إن التكفل بمثل هذه المهام وغيرها في الميدان وعلى مدار الأسبوع ، ليست بالأمر الهين ، فهي لذلك تحتاج إلى برنامج ووسائل مادية وبشرية مثل ( المقرات ، وسائل الإعلام الآلي ، الاتصال ، التجهيزات المكتبية ، المختبرات ، حقيبة المراقبة ، وسائل النقل ، التدريب والتأهيل الفني والتكنولوجي للأعوان الرقابية ، تحسين الرواتب والأجور درءا لشبهات الفساد والرشوة ...الخ).

4 - **من برنامج ( 2010 - 2014 ):** حسب ما ورد في ميزانية الدولة لسنة 2010 ، تريد وزارة التجارة توظيف 7000 إطار جامعي دوي تخصصات تتماشى مع المهام المنيطة بها ، وذلك خلال المخطط الخماسي 2010 - 2014 ، منهم 5000 عون خصيصا لمراقبة المطابقة ، أما الباقي ( 2000 عون ) لمراقبة الممارسات الجارية الغير مشروعة ، وهذا بغرض تحقيق هدف " عون لكل 150 تاجر ، بدل من عون لكل 355 تاجر كما هو عليه الحال " .

هذا بالإضافة إلى الانتهاء من إنجاز المخبر الوطني للتجارب المتعلقة بمراقبة المنتجات الصناعية الكائن بالمدينة الجديدة بمعامله، كما ورد في البرنامج، العمل على إنجاز 29 مخبر لمراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى الولايات التي تفتقر لهذا المرفق، كما يتم بناء مركز لتكوين ورسكلة أعوان الرقابة واستعادة مدارس ومعاهد التجارة .

## خلاصة

إشكالية الأسعار في السوق الجزائري لتزال واقعا يأرق جيوب الملايين من المواطنين، وأن الإصلاحات التي باشرتها الدولة في هذا الإطار تبقى غير كافية، حيث تشوبها كثير من النقائص في التجهيز والفضاءات التجارية، والتنظيم الذي يوحى بالطابع الحضاري، والإحساس بوجود دولة تسهر على أمن وصحة وسلامة المواطن .

إنني أقدر صعوبة المهمة، خاصة مع هذا الانفتاح الاقتصادي والتوجه اللبرالي للسوق، والاندماج العالمي والعربي والإقليمي، وهي عوامل تعقد من المهمة أكثر، غير أن الإرادة السياسية في مكافحة الرشوة والفساد، والسهر على تطبيق القانون، وتعميق الإصلاحات ليست بعيدة المنال، كلها أهداف يمكن تحقيقها وفق سياسة إستراتيجية تؤخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات وغيرها على محمل الجد، كونها من التحديات التي لاتقبل الانتظار أو الترفيع، لأنها ببساطة تهدد أمننا الغذائي والوطني .

## مراجع البحث:

- 01 - الاقتصاد ، بول سام ويلسون وآخرين، ترجمة هشام عبد الله وآخرين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 02 - قوانين المالية: من 2000 إلى 2009.
- 03 - تقرير بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي 2009.
- 04 - مخطط عمل من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، مصالح الوزير الأول 2009
- 05 - وثيقة لوزارة التجارة، أكتوبر 2009.

# مؤشرات

## مقاربة تطور التنمية البشرية

تطور التنمية البشرية في الجزائر مصالح الوزير الأول: نوفمبر 2008

الفترات	1970	1980	1990	2000	2005	2007	2008
المؤشرات							
التربية الوطنية							
مجموع المؤسسات:	7.058	10.435	16.286	20.859	22.583	23.292	23.752
منها:							
المدارس	6.467	9.273	13.135	16.186	17.163	17.429	17.552
الإعداديات	519	932	2.339	3.414	3.947	4.272	4.547
الثانويات	72	230	812	1.259	1.473	1.591	1.653
تعداد المتدربين في التربية الوطنية	2.078.361	4.135.396	6.364.732	7.758.852	7.694.881	7.636.531	8.053.390
إناث	764.082	1.699.296	2.821.347	3.749.371	3.798.035	3.777.231	3.917.238
ذكور	1.314.279	2.436.100	3.543.385	4.009.481	3.896.846	3.859.298	4.136.153
تعداد المدرسين	54.659	128.534	278.286	328.946	347.067	354.958	366.453
عدد المطاعم	3.130	4.610	4.114	5.608	8.422	9.802	11.622
عدد المستفيدين	725.000	1.170.000	507.000	600.100	2.030.000	2.505.450	2.610.277
نسبة النجاح في شهادة الأهلية (%)	51,17	24,72	18,50	41,05	41,7	44,00	47,9
نسبة النجاح في شهادة البكالوريا (%)	55,0	24,9	20,9	32,9	37,2	53,2	55,2
نسبة الأمية (%)	74,6%	59,9 %	43,6%	31,6%	30,1%	30	30
التكوين والتعليم المهنيين							
العقائد البيداغوجية	10.349	24.850	93.300	184.300	210.295	228.355	248.000
التعداد الإجمالي للمدرسين في مؤسسات التكوين	9.142	28.387	220.000	303.564	467.453	412.635	654.000
تعداد المتدربين في المؤسسات	-	-	85.283	113.141	198.883	183.999	290.000
تعداد المعلمين	-	3.080	7.170	9.332	11.266	11.729	13.350
طاقات الإرواء (سنة)	-	-	-	29.461	34.480	38.625	45.000
المؤسسات الخاصة	-	-	-	518	545	537	537
تعداد المسجلين	-	-	-	16.500	15.138	16.950	16.704

2008	2007	2005	2000	1990	1980	1970	التعليم العالي
62	60	60	53	50	19	06	عدد المؤسسات
254	219	195	113	91	40	--	الإقامات الجامعية
456183	373.400	299.900	192.600	119.000	53.500	--	طلقات الإبراء من حيث الأسرة
27	27	27	18	13	6	3	الجامعات
20	16	16	15	19	13	-	المراكز الجامعية
15	15	15	19	18	6	3	المدارس
919540	806.030	675.330	419.500	219.000	99.700	20.950	الطاقات البيداغوجية
31703	31.653	27.067	17.460	14.536	6.175	697	تعداد الأساتذة
34	30	27	27	14	11	28	نسبة تاطير الطلبة
1.079.350	952.067	743.054	466.084	197.560	66.064	19.311	تعداد الطلبة المسجلين في طور التخرج
637.000	561.857	421.862	245.244	77.962	18.092	4.154	إناث .
442.350	390.210	321.192	220.840	119.598	47.972	15.157	ذكور .
880.000	776.531	636.464	393.184	131.682	40.025	9.953	الطلبة المستفيدين من منح
508.000	448.032	366.332	250.816	96.576	31.951	--	الطلبة المستفيدين من الماوى
141.000	121.905	107.515	52.804	22.917	6.963	827	الحاصلين على شهادة التخرج
86.000	71.731	65.680	29.318	10.142	1.452	--	إناث .
55.000	50.174	41.835	23.486	12.775	5.511	827	ذكور .
48.764	23.807	18.574	12.303	10.733	2.642	423	تعداد الطلبة لما بعد التخرج
3974	3.973	3.025	1.317	460	748	--	الحاصلين على شهادة ما بعد التخرج
1395	1.391	561	156	20	19	--	شهادة الدكتوراه
10	11	10	10	5	--	--	مراكز البحث
664	665	616	301	--	--	--	مخابر البحث
15.500	15.500	12.936	6321	3870	1266	--	الأساتذة الباحثون
2000	2000	1433	451	-	-	-	الباحثون الدائمون
123.620	97.732	41.414	21.726	8.338	-	-	جامعة التكوين المتواصل - تعداد المسجلين
							البريد والمواصلات
9.800	9.800	9.950	9.500	9.100	12.400	15.000	مكتب بريد لكل...سكان
90,6	90,6	49,34	6,08	3,2	1,6	1,1	التكلفة الحقيقية الشاملة الغائب والمعمول
9,7	9,7	6,25	0,003	-	-	-	عدد مستعملي الإنترنت (بالسنة المتوسطة)

الصحة									
34.800	34.084	32.906	30.416	25.022	18.666	13.309			
1,95	1,94	1,93	1,16	2,22	2,3	2,9			
786	830	969	1.177	1.887	2.193	7.562			
1.980	2.081	2.240	3.464	3.080	-	-			
4.052	4.371	5.389	6.273	11.725	16.862	56.394			
2.025	3.192	3.646	3.761	3.476	11.038	52.192			
<b>المؤشرات الديمغرافية</b>									
76,1	75,7	74,6	72,5	67,3	57,4	52,6			
1,91	1,86	1,69	1,48	2,49	3,21	3,37			
4,32	4,38	4,47	4,59	6,03	10,90	16,45			
86,94	88,9	99,5	117,4	215	230	500			
25,8	26,2	29,7	36,9	57,8	84,7	142			
<b>الشباب والرياضة</b>									
76	75	59	52	52	-	-			
282	256	170	43	0	-	-			
250	245	190	167	145	-	-			
427	422	336	140	54	-	-			
913	904	788	759	-	-	-			
18	17	21	-	-	-	-			
<b>الاتصال</b>									
96%	95,5%	94,4%	81,9%						
68	52	43	31	06	04	04			
98	98	63	41	08	06	02			
05	03	03	03	02	02	02			
127	41	20	10	35	00	00			

